التجارة الخارجية الجزائرية نحو الدول الإفريقية عبر المعابر الحدودية

– المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا نموذجا–

Algerian foreign trade to African States through border crossings - the border crossing between Algeria and Mauritania is typical-

د. بن عبد العزيز سفيان

جامعة طاهري محمد – بشار (الجزائر)، benabdelazizsoufyane@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/05/09 **تاريخ القبول:** 2021/06/28 **تاريخ النشر:**2021/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشراكة والتبادل التجاري بين الجزائر وموريتانيا، وإلى التعرف على آفاق الشراكة والتعاون بين البلدين خاصة بعد ازدياد حركة التجارة من خلال المعابر الحدودية وكمحاولة من الجزائر التوجه نحول إفريقيا بعيدا عن اقتصاد المحروقات، وقد تم التوصل في الأخير إلى أن حجم المبادلات بين الجزائر وموريتانيا نوعا ما ضئيل ويحتاج إلى عدة مبادرات فعالة من أجل تنميته.

كلمات مفتاحية: شراكة، تبادل تجاري، تعاون اقتصادي، موريتانيا، معبر حدودي.

تصنيفاتJEL: F13.، F59.، M51

Abstract :

This study is aimed at analysing the reality of partnership and trade between Algeria and Mauritania, and at identifying the prospects for partnership and cooperation between the two countries, particularly after the increase in trade through border crossings and as an attempt by Algeria to move Africa away from the fuel economy**.**

Keywords: Partnership, trade exchange ,Economic Cooperation, Mauritania , border crossing
JEL Classification Cods : F13, F59, M51

المؤلف المرسل: بن عبد العزيز سفيان، **الإيميل:**benabdelazizsoufyane@gmail.com

المقدمة:

تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة للبحث عن بدائل لإقتصادها الريعي وتنويع عائدات صادراتها المتأتية أساسا منه، في هذا الإطار انتهجت الحكومة العديد من الاستراتيجيات لعل أبرزها الإتجاه للظفر بالسوق الإفريقية الواعدة . و تطبيقا لهذه الإستراتيجية تمكنت الجزائر من كسب حصة هامة من السوق الموريتانية باعتبارها أهم دول الجوار التي تسعى لتعزيز الشراكة والتعاون معها، وذلك بدءا من فتح المعبر البري الحدودي بين البلدين وصولا إلى تنظيم عدة قوافل تصدير نظرا لأهمية هذه السوق و كذلك كونها معبرا للتصدير نحو بقية القارة الإفريقية.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق تبرز إشكالية هذه الدراسة:

ما هو أثر فتح المعبر الحدودي على العلاقات التجارية الجزائرية الموريتانية؟ وما هي آفاق الشراكة والتعاون بين البلدين؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في ابراز فرص التصدير خارج قطاع المحروقات، عن طريق تفعيل الشراكة والتعاون التجاري مع الدول الافريقية خصوصا عبر المعابر الحدودية التي عززت كثيرا من فرص التبادل التجاري مع دول الجوار، عليه تكمن أهمية دراستنا باختصار في النقاط التالية:

- إبراز أهمية ودور التعاون والتبادل التجاري مع الدول الافريقية في خلق ثروة خارج قطاع المحروقات.
- إلقاء نظرة عامة حول ما تزخر به موريتانيا من موارد وفرص الجزائر للتجارة والتعاون معها.
- دور معبر تندوف – شوم في تنشيط التجارة الحدودية بين الجزائر وموريتانيا.

أهداف الدراسة:

– التعرف على مفهوم الشراكة والتعاون الاقتصادي.

– التعرف على المعبر الحدودي وأهميته.

– الوقوف على واقع المبادلات التجارية بين الجزائر وموريتانيا والإمكانيات التصديرية الجزائرية نحو موريتانيا.

المنهج المستخدم: تم استخدام المنهجين الوصفي والمنهج التحليلي لتلاؤمهما مع طبيعة الدراسة.

محاور الدراسة:

المحور الأول: ماهية التعاون الاقتصادي والشراكة.

المحور الثاني: واقع الشراكة والتعاون التجاري بين الجزائر وموريتانيا.

المحور الثالث: أهمية المعبر الحدودي تندوف – شوم في تعزيز التجارة الخارجية والتعاون بين البلدين.

المحور الأول: مفهوم التعاون الاقتصادي و الشراكة

1– مفهوم التعاون الاقتصادي

تتضمن علاقات التعاون عادة كل العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين، وذلك بغية الحصول على منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة، على أساس المعاملة بالمثل والتكافؤ في الفرص، فتقوم الدول بعقد اتفاقيات تعاون من أجل تسهيل حركة انتقال عناصر الإنتاج ومن الإجراءات وقوانين تطبقها على ذلك، وعلاقات التعاون الاقتصادي ليست بالظاهرة الجديدة فهي من أقدم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، إما أن تكون ثنائية أو جماعية وفي قطاع معين أو عن طريق مساعدات تقدمها دولة ما إلى دولة أخرى أو إلى مجموعة من الدول دون أي اتفاق مسبق.

ومن أبرز سمات علاقات التعاون الاقتصادي أن البلدان المتعاونة تحتفظ بخصائصها المميزة لها، وهذه العمليات تشير إلى مجموعة الإجراءات والاتفاقيات والأنظمة والقوانين التي تطبقها الدول فيما بينها، سواء بقصد تسهيل انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج الأخرى، على أساس أفضلية المعاملة، أو بقصد تنظيم نشاطاتها الاقتصادية وتنسيقها لتأمين أفضل استثمار ممكن لمواردها وطاقتها. (خرشفي و صويلحي ، 2019، صفحة 03)

إن مفهوم التعاون الاقتصادي يتداخل مع مفهوم التكامل الاقتصادي والتكتل الاقتصادي، لذلك سوف نتطرق أولا إلى هذين المفهومين:

1– 1 التكامل الاقتصادي

هو أن تقوم مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا في العادة بزيادة ارتباطها اقتصاديا من خلال فتح أسواقها أمام بعضها وزيادة التعاون فيما بينها. وهناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكتل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكامل .ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكتل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية (عفيفي حاتم ، 2005، صفحة 182). وللتكامل الاقتصادي درجات يمكن ايجازها فيما يلي: (مرزوقي و قوشيش، 2019، صفحة 04).

- ✓ **منطقة التجارة التفضيلية:** من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية، والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائهما كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل
- ✓ **منطقة التجارة الحرة:** وهي تعني إلغاء الجمارك على السلع والخدمات التي تنتقل بين الدول المشتركة في اتفاقية المنطقة الحرة مع احتفاظ كل دولة بتعرفتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في الاتفاقية.
- ✓ **الإتحاد الجمركي:** ويكون بالاتفاق على حرية تبادل السلع بين دول الاتحاد الجمركي وبدون قيود جمركية مثل المرحلة السابقة، ويضاف عليها تطبيق الدول الأعضاء تعريفة جمركية موحدة في معاملاتها مع دول العالم الأخرى.

- ✓ **السوق المشتركة:** ويكون زيادة على ما يقتضيه الاتحاد الجمركي من حرية انتقال السلع وإلغاء الحواجز الجمركية، الاتفاق على حرية انتقال الموارد أو عناصر الإنتاج وهي العمل ورأس المال بين دول السوق المشتركة.
- ✓ **الاتحاد الاقتصادي:** وتكون بالإضافة إلى ما تحقق في السوق المشتركة، العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وما يرتبط بها من إجراءات ونظم بين الدول الأعضاء بقصد إزالة التمييز الناشئ عما بينها من تفاوت.
- ✓ **الوحدة الاقتصادية:** وتكون بالإضافة إلى ما تحقق في المراحل السابقة توحيد السياسات النقدية والمالية والاقتصادية والعملة والعمل وإنشاء مؤسسات تكاملية (مثل البنك المركزي الموحد لدول التكامل) ووجود سلطة عليا للوحدة وجهاز إداري لتنفيذ السياسات الاقتصادية التكاملية، وعلى الدول الأعضاء في الوحدة الالتزام بقرارات هذه السلطة العليا.

2-1 التكتل الاقتصادي

تعريف **بيلا بالاسا** :يعرف التكتل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

أما الاقتصادي –**ميردال**–فيرى أن مفهوم التكتل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل.(مخلوفي و بن عبد العزيز ، 2012، صفحة 08)

2- مفهوم الشراكة

الشراكة عبارة عن نشاطات في المجالات الاقتصادية تتم بفضل التعاون المشترك لإنجاز مشروع معين لمصلحة الأطراف المشتركة، وقد تأخذ صيغا مختلفة، فقد تكون تجارية، صناعية، تكنولوجيا، مالية ... إلخ،

2-1 أشكال الشراكة:

وتتخذ الشراكة أشكالا مختلفة وهي كما يلي (مرزوقي و قوشيش، 2019، صفحة 04):

أ- **الشراكة التعاقدية:** هذا النوع من الشراكة له خصوصياته، فالشراكة التعاقدية مبدئيا هي خلق محدد في موضوعه، لكن يمكن أن تتطور إلى خلق مالي وتجاري معطية بذلك حرية أكبر لحياة الشركة.إن الشراكة التعاقدية كثيرة الاستعمال في الاستغلال المشترك للمواد المنجمة والتعاون في مجال الطاقة.

ب-**الشراكة المالية:** إن الشكل الثاني يخص الجانب المالي، إضافة إلى الشراكة التعاقدية هناك الشراكة المالية أي أنها تتخذ طابعا ماليا في مجال الاستثمار، وهذا النوع يختلف عن باقي الأشكال الأخرى من خلال:

- وزن كل شريك.
- مدة أو عمر الشراكة.
- تطور المصالح لكل شريك.

ت–الشراكة التقنية: تتمثل الشراكة التقنية في تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات حيث يتم جلب معارف جديدة وتقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج.

ث–الشراكة التجارية: للشراكة التجارية طابع خاص حيث أنها ترتكز على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية من خلال استغلال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتوج وهذا الشكل يعني التخلص من حالة عدم توازن في السوق ويخص جانب التسويق بشكل كبير.

ج–الشراكة في البحث والتطور: تهدف هذه الشراكة عموما إلى تطوير المنتوجات وتحسينها مع التقليص من التكاليف الإنتاجية والدخول إلى أسواق جديدة تعطي للمؤسسة الأفضلية عن باقي المؤسسات المنافسة لها.

2–2خصائص الشراكة

تعد الشراكة وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية)، فتتطلب هذه العملية جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي(خرشفي و صويلحي، 2019، صفحة 04):

- ✓ التقارب والتعاون، أي لابد الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة؛
- ✓ علاقات التكافؤ بين المتعاملين؛
- ✓ اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف؛
- ✓ لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة... إلخ؛
- ✓ تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون؛
- ✓ التقاء أهداف المتعاملين والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين؛
- ✓ لابد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.

المحور الثاني: واقع الشراكة والتعاون التجاري بين الجزائر وموريتانيا

نتطرق في هذا المحور إلى بطاقة تعريفية حول اقتصاد موريتانيا، كما سنتطرق إلى جذور التعاون بين الجزائر وموريتانيا وإلى تقييم تطور التجارة الخارجية بين البلدين.

1- نبذة عن اقتصاد موريتانيا:

تستمد موريتانيا أهم عائداتها من الصيد البحري واحتياطي مناجم الحديد والذهب، أما قطاع الفلاحة فهو رغم تشغيله لنسبة هامة من السكان يبقى رهين العوامل المناخية (الجفاف) ولا يلبي إلا نصف الحاجات الغذائية للبلاد. فمواردها الزراعية تعتمد على التمور والدخن والأرز والذرة الصفراء أضافة إلى تربية المواشي.أما مواردها الصناعية فتعتمد على تعليب الأسماك فمياهها من تحوي على أغنى مصايد الأسماك في العالم، وتعتمد كذلك على التعدين واستخراج الحديد والجبس والذهب، كما تم

اكتشاف بعض الحقول النفطية في الآونة الاخيرة، حيت تصدر خام الحديد و الدهب الذي تنتجه من مناجمها، تستورد موريتانيا الآلات والمعدات والنفط ومشتقاته والمواد الاستهلاكية كما ويعتبر الصيد من أهم ركائز هذا الاقتصاد.(www.marefa.org, s.d.)

وفيما يلي نعرض أهم المعلومات والمؤشرات الاقتصادية عن موريتانيا:

- ✓ **إجمال الناتج المحلي**: 5.06 مليار دولار؛
- ✓ **الدخل الفردي**: 1274 دولار؛
- ✓ **معدل نمو إجمالي الناتج المحلي**: 3.0 %؛
- ✓ **نسبة التضخم**: 3.7 %؛
- ✓ **إجمالي الناتج المحلي لكل قطاع**: الفلاحة: 22.7%، الصناعة: 30%، الخدمات: 42.6 .%

2- جذور التعاون بين البلدين:

لقد سجل التعاون الجزائري الموريتاني أوج ازدهاره في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، إلى درجة أن موريتانيا كانت تنعت بولاية إضافية من ولايات الجزائر بفضل المساعدات المقدمة بداية من سنة 1966 تاريخ توقيع بروتوكول اتفاق فتح مجالات التعاون بين البلدين على مصراعيه وشمل مختلف القطاعات الثقافية، الصحية، البريدية، ومجال الطيران والأمن، ونذكر فيما يلي أبرزها:

1. استقبلت مدرسة الشرطة بالجزائر مجموعة من المتربصين الموريتانيين وفتح خط جوي بين البلدين وتسلم قطاع البريد الموريتاني حصة من العتاد الهاتفي مجانا؛
2. في بداية السبعينيات توسع التعاون بين البلدين وتدعم بميلاد اللجنة المختلطة الجزائرية الموريتانية، وبتوقيع المزيد من الاتفاقيات في الميادين العلمية والتقنية والثقافية والاقتصادية، واستقبلت الجزائر بموجبها 200 طالب موريتاني بينما استضافت موريتانيا إطارات جزائريين لتقديم الدعم التقني في مجالات التعليم، الإدارة والتخطيط كما مولت الجزائر بناء مستشفيين في موريتانيا ووفرت لهما التأطير الطبي، وأقامت مركزا صحيا مع بعثة طبية بمنطقة ألاك؛
3. في سنة 1971 منحت الجزائر ما يعادل 300 مليون فرنك إفريقي من العتاد العسكري دعما للجيش الموريتاني؛
4. في سنة 1972 وقع البلدان اتفاقية تجارية وتعريفية التزما بموجبها على تنمية مبادلاتهما التجارية من خلال استيراد الجزائر للحديد الموريتاني واستيراد موريتانيا النسيج والفواكه الجزائرية، وكان من نتائج هذا التعاون تطور وسائل النقل البحرية الجوية والبرية بين البلدين، فبادرت شركة النقل البحري الجزائرية بفتح خط بحري منتظم يربط الجزائر بمختلف موانئ غرب إفريقيا ومنها نواكشوط، ودشنت الخطوط الجوية من جهتها خطين يربط أحدهما الجزائر بنواكشوط عبر بشار، ويربط الثاني الجزائر بكوناكري عبر نواكشوط؛
5. وفي مجال النقل البري، التزمت الجزائر بتكوين الإطارات التقنيين والمسيرين وممرني النقل البري فضلا عن إيفاد خبراء للمشاركة في وضع سياسية موريتانية للنقل.

6. ولعل من أبرز نتائج التعاون الجزائري الموريتاني هو ذلك الذي مكن موريتانيا من الحصول على استقلالها النقدي بإصدار عملتها الوطنية «الأوقية»، بضمانة جزائرية التي فتحت حساب سلفة بالعملة الصعبة بمبلغ 3 ملايير فرنك إفريقي، فضلا عن تكليف البنك المركزي الجزائري بتكوين مسيري مؤسسة إصدار العملة الموريتانية؛
7. تجدر الإشارة في الأخير إلى أن تجربة البلدين في التعاون في مجال الصيد البحري، عبر الشركة المختلطة الجزائرية الموريتانية للصيد البحري، التي أفلست أواخر الثمانينات، ومن مخلفاتها حصول الجزائر على 11 رخصة للصيد البحري في المحيط الأطلسي من موريتانية على مدى 99 عاما، لم تستغل فعليا سوى لمدة 4 سنوات، بعد أن عجز القطاعين العام والخاص عن استغلال هذه الرخص التي تتطلب أسطولا بمواصفات نوعية لا يتوفر عليه متعاملو القطاع في الجزائر.(خرشفي و صويلحي، 2019، صفحة 12)

3– حجم المبادلات التجارية بين البلدين:

يبين الجدول التالي حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وموريتانيا خلال الفترة من 2009 إلى 2017، وهو يمثل الصادرات الكلية للجزائر، الصادرات الكلية نحو موريتانيا، الصادرات خارج المحروقات نحو موريتانيا والواردات الموريتانية نحو الجزائر.

الجدول (01): تطور حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وموريتانيا من 2009– 2017 (القيمة: مليون دولار)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات الكلية	45194	57053	73489	71866	64974	60061	34668	30026	34763
الصادرات الكلية نحو موريتانيا	2.02	1.06	0.65	54.34	29.16	241	57	39	50
الصادرات خارج المحروقات	1066	1526	2062	2062	2014	2594	1969	1805	1899
الصادرات نحو موريتانيا خارج المحروقات	2.02	1.06	0.65	3.69	4.15	23	4	39	50
الواردات من موريتانيا	0.06	0.003	0.20	0.12	0.67	0.60	0.03	0.23	0.28

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وزارة التجارة، ALGEX.

تعتبر المبادلات التجارية بين موريتانيا والجزائر محتشمة إلى حد ما، فمتوسط الصادرات نحو موريتانيا خلال الفترة 2009 حتى 2017 لم تتجاوز 52.69 مقارنة بمتوسط الصادرات خلال نفس الفترة نحو بقية دول العالم 53454.88، أي بنسبة 0.1 %، وهي تعتبر نسبة قليلة جدا، مقارنة بالموقع الجغرافي للبلدين، وكنهما منتميان أيضا إلى إتحاد المغرب العربي. الملاحظ أيضا خلال الفترة المدروسة أن كل الصادرات نحو موريتانيا من 2009-2011 وخلال السنتين 2016 و2017 كانت كلها خارج المحروقات مع أن المحروقات تمثل أهم صادرات الجزائر.

تزايدت الصادرات نحو موريتانيا ابتداء من 2012 إلى غاية 2014، وبلغت ذروتها سنة 2014 بقيمة 241 مليون دولار وعادت لتتناقص خلال الفترة 2015-2017.

تحتل الجزائر المرتبة 19 من بين دول الموردة لموريتانيا، والمرتبة الثانية في دول إفريقيا الموردة لموريتانيا بقيمة 50 مليون دولار لسنة 2017. حيث تحتل كوريا الجنوبية المرتبة الأولى في ترتيب الموردين لموريتانيا لسنة 2017، بقيمة 637 مليون دولار، والإمارات العربية المتحدة الأولى عربيا بقيمة 314 مليون دولار خلال ستة 2017، في حين تحتل المغرب المرتبة الأولى في قائمة موردي موريتانيا من قارة إفريقيا بقيمة 108 مليون دولار لسنة 2017.

3-1 الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا حسب القطاعات لسنة 2017: يمثل الجدول أدناه الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا لسنة 2017 وهي تعتبر صادرات جد محتشمة من حيث الحجم والتنوع، كما نلاحظ أن كل الصادرات كانت خارج المحروقات، تمثلت نسبة 98 % من هذه الصادرات في الصناعات الغذائية، في حين 2 %فقط من الصادرات الصناعية غير الغذائية.

الجدول (02): الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا حسب القطاعات لسنة 2017

قطاع الصناعات الغذائية 98% (49 مليون دولار)		قطاع الصناعة 2% (1 مليون دولار)	
أهم المنتجات المصدرة	القيمة (مليون دولار)	أهم المنتجات المصدرة	القيمة (مليون دولار)
السكر	46.02	المصل المضاد	0.11
التمور	1.71	الأدوية	0.10
المارغرين	0.57	المناديل والحفاظات	0.09
العجائن الغذائية	0.61	البلاط والسيراميك	0.09
البسكويت المضاف إليها المحليات	0.05	ألات وأجهزة التكييف الهوائي	0.06
المياه المعدنية والغازية	0.05	الثلاجات والمجمدات	0.05

المصدر: الوكالة الوطنية لتقية التجارة الخارجية، وزارة التجارة، ALGEX.

3-2 الواردات الجزائرية من موريتانيا: بلغ متوسط الواردات الجزائرية من موريتانيا خلال السنوات الخمس الأخيرة 0.3 مليون دولار، بذروة قدرت بـــ 0.7 مليون دولار سنة 2013، معظمها من منتجات الصيد البحري، بنسبة 99 %، الشكل التالي يوضح تطور الواردات الموريتانية نحو الجزائر خلال الفترة 2012-2017، أنظر **الشكل رقم01** أدناه: (الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، على الخط، متاح على:http://www.algex.dz/images/-------.pdf) ، 2021)

الشكل(01): تطور الواردات الموريتانية نحو الجزائر 2012-2017

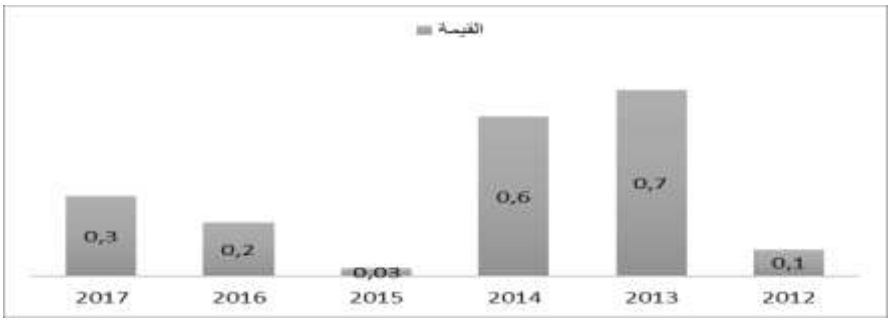

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وزارة التجارة، ALGEX،

المحور الثالث: أهمية المعبر الحدودي تندوف –شوم في تعزيز التجارة الخارجية والتعاون بين البلدين

سبق وأن لاحظنا أن حجم التبادل والتعاون التجاري بين الجزائر وموريتانيا منخفض نسبيا والأمر يحتاج إلى عدة إجراءات ومبادرات لتعزيز التعاون والشراكة الاقتصادية بين البلدين، ولعل من أهم المبادرات التي أقدم عليها البلدين هو إنشاء المبعر الحدودي تندوف– شوم.

1– التعريف بالمعبر الحدودي تندوف – شوم و الإمكانيات الطبيعية للمنطقة

1–1) المعبر الحدودي تندوف –شوم :

هذا المركز الحدودي البري، يعتبر الأول من نوعه بين البلدين، على مستوى الشريط الحدودي المشترك كما انه يهدف إلى تكثيف التعاون الاقتصادي، وإلى تسهيل عملية تنقل الأشخاص بين البلدين.

وقد تم اختيار النقطة التي تبعد 75 كيلومترا عن مدينة تندوف كنقطة انطلاق الطريق الذي يربط تندوف ومدينة الزويرات الموريتانية، لتسهيل حركة تنقل الأشخاص والبضائع وتكثيف التبادلات التجارية بين البلدين وفك العزلة عن ساكنة المنطقة الحدودية، و قد تم فتح هذا المعبر بتاريخ 19 أوت 2018 ، كلف تشييده الجزائر مليار و 150 مليون دينار جزائري (نحو 8.5 مليون أورو)، ومكون من 49 وحدة من البناء الجاهز، من بينها 46 مكتبا مخصصا للقيام بإجراءات الدخول والخروج من الجزائر وموريتانيا، بالإضافة إلى 4 مواقف للسيارات ومرافق مخصصة للراحة.(حمد ركيبي – المعبر الحدودي تندوف https://www.goud.ma/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A8%D8%B1، 2021)

1–2) التعريف بالإمكانات الطبيعية للمنطقة :

تتربع ولاية تندوف على مساحة تقدر بـــ 500.000 هكتار (نصف مليون هكتار) من **شجر الطلح** و على 68.000 هكتار من شجر **الأرقان** ،حيث أن :

- **الهكتار الواحد من شجر الطلح يحتوي على 30 شجرة تقريبا**
- **أما الهكتار الواحد من شجرة الآرقان فيحتوي على 08 شجرات تقريبا** ، بعملية حسابية نجد أن **عدد شجر الطلح** في تندوف حوالي **15.000.000 شجرة** ، أما عدد **شجر الأرقان** يقدر بـــ : **544.000 شجرة .**

الطلحة الثروة الطبيعية المهملة أو الذهب الصحراوي الأخضر كما يلقب عند البعض و هي عبارة عن مصدر الإستثمار الصيدلاني الطبيعي عند البعض أيضا ، فلهذه الشجرة فوائد كثيرة و عديدة **فشجر الطلح يتوفر**:على العلك و ورق الطلح ، الخروب ، أنيش ، تبليت ، و الحطب ... إلخ و التي تستخدم كدواء طبيعي لعدة أمراض كما و يستخدم لمواد الزينة (التجميل) و يعد مكون أساسي للمشروبات الغازية . حيث تتواجد بمنطقة أم الطوابع إلى واد الخرب التي تقع في الشمال الشرقي لمدينة تندوف غابة كثيفة من شجر الطلح.

و بالنظر لهذه الشجرة نظرة إقتصادية ، فثمن **الكيلو غرام الواحد من العلك في السوق المحلي يقدر بـــ 1800.00 دج** أي ما **يقابل 16 دولار** فهو ثمن مرتفع إذ ما قارناه بالسعر العالمي للكيلوغرام الواحد للصمغ العربي ، فحسب التقديرات الأولية :

- تنتج شجرة الطلح ما بين 50غ **إلى 2000** غ تقريبا أي أن شجر الطلح الواحدة تنتج أو تثمر واحد كيلوغرام
- في البداية أشرنا إلى وجود **حوالي 15.000.000** شجرة من الطلح مع العلم
- كما تتوفر أخرى تقول أن في الهكتار واحد 60 إلى 80 شجرة من الطلح

فلو افترضنا أن كل أشجار الطلح التي في المنطقة تثمن ، **سنتحصل على ما مقداره 240 مليون دولار سنويا** ، ما لو أشرفت الولاية أو البلدية على عملية تسويق هذا المنتوج بدل عن المتاجرة العشوائية

كأقل تقدير **ستوفر في خزينتها 40 مليون دولار في السنة ، أما الباقي 200 مليون** فهو للشعب الذي يجني هذا المحصول خاصة أنه ينتج في أيام الحر الشديد .

هذه التقديرات الحسابية لمادة علك الطلح كمادة خام فما بالك بتصنيع مشتقاته العلاجية و التجميلية . مادة ورق الطلح نفترض أنه سيتم بيعها كمادة خام و بسعر زهيد يقدر بـــ **01 دولار للكيلوغرام الواحد.**

إضافةإلى ذلك تحتوي منطقة غار جبيلات إلى لكحال منطقة غار جبيلات الغنية عن التعريف قاعة للمصنع الرمزي لمكتشفي غار جبيلات.(بلغنامي ، 2019، صفحة 14)

2- الأهداف الإقتصادية للمعبر الحدودي تندوف –شوم

- فتح باب الشراكة أمام المتعاملين الجزائريين سواء كانوا من الشمال أو من الجنوب لولوج السوق الغربية لإفريقيا،
- الفرص الهامة التي يحملها لكل ساكنة تندوف التي ستتحول إلى محور تجاري استراتيجي بعد فتح المعبر؛
- تعمل التجارة عبر هذا المعبر على تقوية العلاقات التجارية و السياسية ؛
- زيادة الإيرادات المالية خاصة بالولايات الحدودية نتيجة لممارسة التجارة عبر المعبر؛
- اهتمام الولايات الحدودية بزيادة إنتاجها من السلع وترقية وتحسين جودتها، كما أن التبادل التجاري يحدث آثارا ايجابية في زيادة الحماس لدى المواطنين لزيادة الانتاج والتصدير وبالتالي الحد من الهجرة إلى العواصم والمدن الكبرى؛
- فتح مجال التجارة عبر المعابر الحدودية ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية على ممارسة النشاط الاقتصادي على أسس قانونية؛(يوسفي، 2018، صفحة 111)
- الدفع بعجلة التنمية في المناطق الحدودية؛
- الحد من عمليات التهريب، والاتجار غير القانوني بالنسبة للبلدين؛
- تنشيط التعاون الاقتصادي الثنائي واكتشاف الفرص الاستثمارية بالنسبة للبلدين؛
- يعتبر هذا المعبر بوابةالجزائر الرئيسية نحو دول جنوب غرب إفريقيا.(خرشفي و صويلحي، 2019، صفحة 14)

3– واقع المبادلات التجارية بين البلدين بعد افتتاح المعبر الحدودي تندوف –شوم–

عقب افتتاح المعبر، أعلنت السلطات الجزائرية إطلاق خطة مشتركة مع موريتانيا لتنمية المناطق الحدودية بينهما، ضمن الاندماج والتكامل المغاربي. وأصبحت الجزائر تتصدر قائمة الشركاء التجاريين الأفارقة لموريتانيا، حسبما أفادت به الأرقام الرسمية التي أصدرها المكتب الوطني الموريتاني للإحصاء، الخاصة بالربع الثاني من 2019.

و قد حققت الجزائر حسب ذات المصدر نسبة صادرات بلغت 28 بالمئة من واردات موريتانيا، يليها المغرب 23.9 بالمئة، ثم توغو بـــ14.6 بالمئة، ومالي 9.5 بالمئةوبلغت واردات موريتانيا من الدول الإفريقية، خلال نفس الفترة، 4.5 مليار أوقية جديدة (12 مليون و600 ألف دولار)، بواقع 10.8 بالمئة من مجمل واردات البلاد من الخارج، مقابل 8.1 بالمئة في الربع الأول من 2019.(متاح على : https://www.alalamtv.net/news/4531921/–، 2021)

بالرغم من ذلك فإنه تجدر الإشارة إلى أن المتنقلون الجزائريون واجهوا بعض المشاكل خلال نقلهم للبضائع والمتمثلة أساسا في المنتجات الفلاحية، (البطاطا، الطماطم والتمور) ومنتجات أخرى كالأدوية، في ظل ارتفاع سعر لتر المازوت إلى 190 دينار جزائري، واستغلاله بكميات كبيرة على مسافة 3500 كلم، أي ما يعادل 665000 دينار جزائري، الأمر الذي يجعل السلع الجزائرية غير تنافسية وتباع بسعر غال جدا مقارنة مع المنتجات المغربية على سبيل المثال، ويواجه هؤلاء المصدرون مشكلة مزدوجة بين البلدين، حيث ترفض السلطات الجزائرية أن يتم شحن كميات كبيرة من المازوت على الحدود الجزائرية بولاية تندوف، ومن جهتها ترفض السلطات الموريتانية خفض تسعيرة المازوت للمصدريين الجزائريين، كما ترفض السماح لهم بالتوجه إلى موريتانيا بحمولة كبيرة من المازوت لنفل بضائعهم.

الخاتمة:

وكخلاصة لهذه الدراسة تجدر الإشارة إلى أن المعابر الحدودية تكتسي اهمية بالغة بالنظر لما تحققه من تبادلات تجارية واقتصادية مختلفة، خاصة أنها تعد كبديل استراتيجي أمام الجزائر لتنويع استثماراتها خارج قطاع المحروقات. وحتى يتم النهوض بهذا الخيار لابد من انتهاج سياسة لتطويره مستقبلا من أجل زيادة فرص الشراكة والتعاون الاقتصادي في القارة السمراء ككل.

وقد استخلصنا في هذه الدراسة التي أبرزنا فيها واقع وسبل التعاون والشراكة بين الجزائر موريتانيا، نتائج أساسية تمثلت فيما يلي:

- ✓ حجم التبادلات التجارية الجزائرية الموريتانية، ضعيفة جدا بالمقارنة مع التقارب الجغرافي للبلدين؛
- ✓ المبادلات التجارية بين الجزائر وموريتانيا خلال الفترة المدروسة تكاد تعتمد في غالبيتها على المنتجات خارج المحروقات وهو مؤشر يعتبر جيد بالنسبة للجزائر، إلا أنه يحتاج إلى إجراءات تعزيزية كثيفة لزيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات لهذا البلد؛
- ✓ يوجد كذا نوع من التسهيلات في موريتانيا والتي تستطيع الجزائر استغلالها، من أجل الولوج إلى الأسواق الموريتانية؛
- ✓ المعبر الحدود تندوف –شوم الذي يربط الجزائر وموريتانيا، يعتبر خطوة جد هامة أقدم عليها البلدين لكن مرهون نجاحها وتحويلها إلى منطقة حرة تساعد في ترقية التجارة الخارجية وذلك بعدة إجراءات يجب أن تتبعها و لعل أهمها البنى التحتية في المناطق المجاورة لهذا المعبر بين البلدين؛

ومن خلال ما تقدم ذكره أعلاه يمكن أن نذكر بعض التوصيات التي نراها مهمة لإثراء هذه الدراسة:

- ✓ خلق مناطق مشتركة للتصنيع والتبادل الحر في المناطق الحدودية تكون الأساس في تكوين اقتصاد مشترك بين البلدين؛
- ✓ تشجيع الاستثمار الخاص بالمشاريع التنموية ومتابعتها عبر الحدود، وخاصة في نقاط العبور ليكون نقطة هامة لتوفير مناصب شغل؛
- ✓ تكثيف الجهود للنهوض بالمنطقة الحدودية وتنميتها وفق مقاربة جديدة وأهداف واقعية مبنية على المنفعة المتبادلة من خلال اشراك مواطني الولايات الحدودية في تنمية منطقتهم؛
- ✓ اقتراح بناء ميناء مشترك على شواطئ الأطلسي للتجارة والصيد خاصة أن الجزائر تمتلك الأموال الكافية وموريتانيا تمتلك ثروة سمكية وإطلالة على المحيط الأطلسي لتعزيز التعاون و الشراكة بين البلدين.

❖ المراجع

1. عفيفي حاتم سامي، 2005،*التجارة الخارجية بين التنظير و التطبيق* (المجلد ط1 ، ج2). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
2. مخلوفيعبد السلام ، و ن عبد العزيز سفيان ب. (02 جوان , 2012). التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية. *مجلة رؤى اقتصادية، العدد02*، 08.
3. يوسفي محمد. (ديسمبر, 2018). تجارة المقايضة و أثرها في تنمية المناطق الحدودية و تطوير التعاون الاقتصادي بين الجزائر و دول الجوار. *مجلة الاقتصاد و القانون، العدد 02*، 111.
4. بلغامينجاة وسيلة . (مارس, 2019). امكانيات تندوف الضائعة و آفاق تجارة المقايضة مع الدول الافريقية مقاربة تحليلية، الملتقى الوطني الشراكة و الاستثمار في افريقيا و الفرص المتاحة للاقتصاد الجزائري. معهد العلوم لاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، المركز الجامعي تامنغست.
5. خرشفيسعيدة ، و نور الدين صويلحي. (مارس, 2019). واقع وآفاق الشراكة والتعاون التجاري بين الجزائر وموريتانيا ، الملتقى الوطني الشراكة و الاستثمار في افريقيا و الفرص المتاحة للاقتصاد الجزائري. 04 . معهد العلوم لاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، المركز الجامعي تامنغست.
6. مرزوقي رفيق ، و قوشيشأمينة .(مارس, 2019). واقع وآفاق الشراكة والتعاون التجاري بين الجزائر وموريتانيا ، الملتقى الوطني الشراكة و الاستثمار في افريقيا و الفرص المتاحة للاقتصاد الجزائري. 04. معهد العلوم لاقتصادية و التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي تامنغست.
7. *الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، على الخط، متاح على:-------/http://www.algex.dz/images/ pdf.)* . (01 افريل, 2021).
8. (www.marefa.org) تاريخ الاسترداد 01 04 , 2021،
9. (*www.marefa.orgr*). تاريخ الاسترداد 01 2021avril ,
10. *المعبر الحدودي-حمد ركيبي –تندوف*
11. *tps://www.goud.ma/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A8%D8%B 1.* (01 افريل, 2021).
12. -الموقع الالكتروني : https://www.alalamtv.net/news/4531921/-. (تاريخ الاطلاع 01 افريل, 2021).